قراءة في تفعيل النشاط السياسي والدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية خلال الثورة التحريرية

هشماوي وردة – طالبة دكتوراه في تاريخ الحركات الوطنية المغاربية
جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان

ملخص:

Lecture dans la poussé de l'activité politico-diplomatique du G.P.R.A. durant La Révolution Algérienne .

De puis les premières heures de la Révolution Algérienne ,ses chefs ont déclaré une campagne diplomatique pour exposer la cause devant l'O.N.U. et revendiquer l'auto-détermination.

مقدمة:

تناولت الدراسات التاريخية تاريخ كفاح الجزائر ضد فرنسامن (1830م-1962م)،لاسيما تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية1954م-1962م كشفت حقائق تاريخية تتعلق بتنوع اساليبها من عسكري و سياسي ودبلوماسي لذا جاء موضوع الدراسةلإجلاء الغموض على مرحلة العمل السياسي و الدبلوماسي التي كانت زاخرة بالأحداث التاريخية، فقدعمل قادة الثورة التحريرية منذ الساعات الأولى من اندلاعها على شن حملة دبلوماسية متعددة الجوانب لنقل القضية إلى الأمم المتحدة و المطالبة بحق تقرير المصير، بإضفاء البعد الدولي للقضية الجزائرية، حيث استطاعت جبهة التحرير الوطني تأكيد سياستها الخارجية والعمل على إخراج القضية الجزائرية عن الإطار الفرنسي وجعلها في مرتبة القضايا التحررية على المستوى الدولي،والذخول في مفاوضات مع فرنسا ،والاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال ،قد هيأ إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية1958م دفعا قويا للنضال السياسي والدبلوماسي الجزائري في هذه المرحلة،فكيف كان تفعيل النشاط السياسي والدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في المرحلة الأخيرة من مراحل الثورة التحريرية الجزائرية؟

1-بداية تدويل القضية الجزائرية:

سعت جبهة التحرير الوطني مباشرة بعد تفجير الثورة في التحرك على المستوى الخارجي موازنة لما تقوم به على المستوى العسكري، و تعبئة الجماهير من أجل فك العزلة المفروضة على الشعب الجزائري طيلة الوجود الاستعماري[1]

و إن طرحها للقضية الجزائرية على الصعيد الدولي كان تطبيقا لسياستها في الميدان الخارجي غايتها تدويلها و تحقيق وحدة شمال افريقيا في نطاقها الطبيعي العربي الإسلامي و تأكيد التعاطف و التضامن الفعال لكل الأمم التي تؤيد كفاحها التحرري وكسب تأييد الحلفاء الطبيعيين للجزائر،[2] فقد كانت ثورة نوفمبر في نظر الأمة العربية ثورة عربية يجب على العرب مساعدتها بالإمكانيات و نجاحها هو نجاح للعرب و على هذا الفهم العربي سار العرب معها،[3] هذا ما أكسبها مواقف و تأييد دول الجوار العربية،[4] أصبحت بعد خمسة أشهر نصف من اندلاعها تحتل اهتمام قيادة الدول في مؤتمر باندونغ[5] في 18 أفريل 1955م، و كانت من أهم القضايا التي تمت دراستها في المؤتمرات الافريقية الأسيوية في هذا المؤتمر، و قد اعترفت جبهة التحرير الوطني بمجهودات هذه الدول حيث كتب في جريدة المجاهد في هذا الصدد:"... **إن الشعوب الافريقية الأسيوية تضم شتاتها الممزق لتكون كل ما عندها من عواطف النبل و ما ينبع في أعماقها من حرارة الفتوه لتكون من خلفنا قاعدة ارتكاز في المعركة**".[6]

و بالرغم من أن القضية الجزائرية لم تسجل رسميا في مؤتمر باندونغ إلا أن حضور وفد[7] جبهة التحرير يعد انتصار كبير، فقد صادق المؤتمر على لائحة بخصوص كفاح شعوب المغرب العربي جاء فيه:"...**إن مؤتمر الدول الافروآسيوية يؤيد حقوق الجزائر و المغرب الأقصى و تونس في تقرير مصيرها بنفسها و نيل استقلالها...**"[8]

أكد المشاركون على ضرورة عرض القضية الجزائرية على هيئة الأمم المتحدة التي أشهرت رسميا برسالة مؤرخة يوم 26 جويلية 1955م موجهة إلى الأمين العام للمم المتحدة والصادرة من طرف 14 بلد مشاركة في مؤتمر باندونغ مطالبينا بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة الأمم المتحدة[9] و بتاريخ سبتمبر 1955م سجلت القضية الجزائرية في جدول أعمالها ،و كانت نقطة انطلاق لها مزيلة بذلك كل المزاعم الاستعمارية التي كانت تعتبرها قضية خاصة بفرنسا و هي من خصوصياتها الداخلية،[10] و أعلنت عن ضرورة تحقيق استقلالها مبينة للعالم نوعية الكفاح الذي يخوضه الشعب الجزائري[11]

2- المفاوضات قبل مؤتمر الصومام:

بعد توالي الانتصارات التي حققتها الثورة و لاسيما بعد هجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955م في الميدان السياسي و العسكري[12] و تطور العمليات في العديد من جهات الجزائر. مما أدى إلى انعدام الأمن داخل البلاد،[13] كما حدثت اضطرابات داخل الحكومة الفرنسية الاستعمارية صرح بعدها رئيسها" غي مولى" في جانفي 1956م:" **إن حكومة فرنسا تعترف بالشخصية الجزائرية و تقترح انتخابات حرة**"، و قد ردت جبهة التحرير الوطني على

هذا التصريح في 03 فبراير 1956م بأنها مسعدة للتفاوض من أجل إيجاد حل للقضية الجزائرية و إيقاف القتال.[14] فقد صرح عبان رمضان :" **لا تفاوض إلا بعد اعتراف فرنسا باستقلالنا**"و صرحت بعثة القاهرة باسم الثورة في الخارج :" **التفاوض على أساس مجلس وطني تأسيسي" و على إثر ذلك بدأت السلطات الفرنسية تطرح السؤال مع من تتفاوض؟.**[15]

لقد كانت هناك استراتيجية معينة لجبهة التحرير الوطني في التفاوض مع فرنسا و كانت هناك اتصالات حتى لو أنها سرية لكن جبهة التحرير كانت موافقة على هذه الاتصالات التي كانت تحاول من خلالها تبيان أنها متفتحة لحل المشكلة،فكانت اتصالات في القاهرة و يوغسلافيا، إيطاليا، لكن هذه الاتصالات لم تأت بنتيجة لأن فرنسا استعملت المفاوضات السرية لمعرفة المواقف الحقيقية للثورة الجزائرية وبالتالي تضليل الرأي العام، علما أن هذه المفاوضات لا وجود لها بالمعنى الرسمي المتعارف عليه، لهذا أوقفت جبهة التحرير الوطني الاتصالات خاصة بعد اختطاف الطائرة التي كانت تنقل القادة الجزائريين في 22 أكتوبر 1956م، حيث أخذت موقفا حازما فأصبحت لا تقبل أي اتصال مع فرنسا إلا إذا كان لها وفود و على أساس الاعتراف باستقلال الجزائر التام كان هذا الشرط الأول للتفاوض.[16]

3- الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية *GPRA* تأسيسها و تفعيلها للنشاط السياسي و الدبلوماسي:

3-1- تأسيسها:

أمام الوضع الجديد الذي آلت إليه الثورة التحريرية الجزائرية و ما حققته من انتصارات منذ اندلاعها على الصعيدين الداخلي و الخارجي، فقد تكونت كذلك فكرة تأسيس الحكومة المؤقتة في أذهان قادة الثورة الجزائرية منذ سنة 1956م،و تبلورت أكثر بعد اختطاف طائرة الزعماء الخمسة بهدف الرد على الاستعمار الفرنسي الذي استهدف من وراء ذلك القضاء الجزائرية باعتقال زعمائها، ثم طرحت الفكرة بشكل أكثر جدية سنة 1957م، خلال جلسات المؤتمر الثاني المجلس الوطني المنعقد بالقاهرة من 20 أوت إلى 28 أوت 1957م، حيث اتخذ قرار تم بموجبه تفويض لجنة التنسيق و التنفيذ بتأسيس حكومة جزائرية حيثما تحين الظروف المناسبة،[17]كما أكد ذلك خلال الندوة المغاربية التي عقدت بطنجة في أفريل 1958م التي شاركت ففيها الأحزاب من تونس و المغرب بالإضافة إلى جبهة التحرير الوطني إذ أوصى المشاركون بتشكيل حكومة جزائرية، ففي جوان 1958م تم تنظيم لجنة التنسيق و التنفيذ *C.C.E* في شكل دوائر متخصصة كانت بمثابة مناصب وزارية قبل[18] و في يوم 19 سبتمبر 1958م على الساعة الواحدة بعد الظهر صدر بلاغ في وقت واحد بالقاهرة و تونس و الرباط، تم فيه الإعلان عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية برئاسة فرحات عباس الذي

اختير لعدة أسباب استراتيجية سياسية أهمها: اعتباره سياسيا محنكا في ميدان المفاوضات،[19] و ضمت التشكيلة عددا من الزعماء السياسيين وتسعة عشرة شخصية، أربعة عشر وزيرا و نائبين للرئيس و ثلاث كتاب دولة.[20] فقد أعطى تأليف الحكومة المؤقتة لجمهورية الجزائرية دفعا قويا على الصعيد السياسي و الدبلوماسي، إذ سكت كل ادعاءات السلطات الاستعمارية الفرنسية حول الصفة التمثيلية لجبهة التحرير الوطني خاصة أن الحكومات العربية والافريقية و اشتراكية قد سارعت على الاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية،[21] و كان ردا على مناورات ديغول و السلطات الاستعمارية الفرنسية على الصعيد الدولي و التي كانت تتذرع بعدم وجود حكومة تمثل الشعب تكون مؤهلة للتفاوض مع الحكومة الفرنسية.[22]

و قد أوضحت الحكومة المؤقتة أهداف إنشائها في الرسالة التي وجهتها غداة تشكيلها إلى الرئيس المصري جمال عبد الناصر جاء فيها " **إن تشكيل هذه الحكومة في هذا الوقت بالذات إنما هو عملي على ذلك التحدي الصارخ الذي ألقت به الحكومة الفرنسية على وجه الشعب المجاهد عندما أعلنت سياسة الادماج التام و أخذت توافي تنفيذها بواسطة إرغام الشعب على المشاركة في الاستفتاء الذي تقوم به فرنسا يوم 28 سبتمبر 1958م حول الدستور الفرنسي الجديد... و نضع حدا فاصلا بما تدعيه الحكومة الفرنسية في مناسبات عدة أنها لا تجد أمامها ممثلا صحيحا تفاوضه رسميا لمحاولة إيجاد حل القضية الجزائرية**".[23] و قد اعتبر فرحات عباس عودة ديغول للحكم فرصة كبيرة لإيجاد تسوية سليمة للصراع و هذا ما يمكن استخلاصه في تصريح له في جريدة المجاهد يوم 10 أكتوبر 1958م الذي ذكر فيه " **إن تشكيل الحكومة من شأنه أن يجعل التفاوض بين الجزائر و فرنسا أكثر بسهولة من دي قبل**".[24] و كان اعلان ديغول عن اعتراف فرنسا بحق الجزائر في تقرير مصيرها بتاريخ 16 سبتمبر 1959م إقرارا منه بوجود شخصية مؤهلة للتعامل معها في النزاع الدائر في الجزائر. أما عن الجانب الجزائري فقد أقرت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 28 سبتمبر 1959م مبدأ اللجوء إلى تقرير المصير و أعلنت استعدادها للشروع في المفاوضات لتحديد الشروط السياسية و العسكرية لوقف إطلاق النار و ضمانات تضمن حق تقرير المصير بشرط قبول مبدأ سلامة التراب الوطني و وحدته أي بقاء الصحراء جزء منه.[25]

2-3- تفعيلها للنشاط السياسي والدبلوماسي:

1-2-3- المفاوضات بعد 1956م:

جاءت المبادرة الحقيقية لفتح باب الحوار و التفاوض مع الجبهة كانت من خلال دعوة الرئيس ديغول لجبهة التحرير الوطني يوم 10 نوفمبر 1959م التي جاء فيها **"أقول مرة**

أخرى أنه إذ كان قادة الانتفاضة يريدون النقاش مع السلطات حول شروط إنهاء المعارك فباستطاعتهم القيام بذلك و أكرر أن الشروط ستكون مشرفة..."[26]

ولم يبقى المجال أمام ديغول إلا بقلب الهزيمة العسكرية إلى انتصار سياسي من خلال دعوته في الشروع في مفاوضات مع الحكومة المؤقتة و قد دعا عبر خطاب ألقه في 14 جوان 1960م إلى الجلوس حول طاولة المفاوضات و إجابة لهذه الدعوة أرسلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مبعوثين متمثلين في شخصية محمد بن يحي و أحمد بومنجل الدان لم يعاملا على أساس مفاوضين بل عاملتهم الحكومة الفرنسية على أساس متمردين و عزلتهم في مقر عمالة مولان من 25 إلى 29 جوان 1960،[27] و قد تبادلوا الأراء مع المندوبين الفرنسيين منهم الوالي روجي موريس*ROUGI MOURISS* الكاتب العام للشؤون الجزائرية و الجنرال فاستان*FASTAN*و قد تمسكا المندوبان بخطة ديغول، حيث كان هناك رفض قاطع في الحديث عن أمور أخرى غير وضع السلاح و مصير المقاتلين. فلم يكن لمندوبي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلا التمسك بالشروط السياسية و العسكرية لوقف اطلاق النار ثم ضمانات الاختيار الحر، و كان الحل حوار الطرفان.[28]

إن الهدف الرئيسي الذي كانت تسعى إليه الحكومة المؤقتة هو بلوغ مبنى الأمم المتحدة و بالفعل تمكن و فد الحكومة المؤقتة في الدورة الثالثة عشر للأمم المتحدة من تحقيق أهدافها المتمثلة في الاعتراف بالحكومة المؤقتة في المحافل الدولية و بحق الجزائر في الاستقلال و دعوة فرنسا على التزامها بالتفاوض مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ،و من جهة أخرى حققت الحكومة المؤقتة في 20 جوان من سنة 1960م نصرا دبلوماسيا و سياسيا هاما حيث تمكن من الحصول على تسجيل الحكومة السويسرية وثائق انضمام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى اتفاقيات جنيف الأربع المتعلقة بحقوق الانسان المبرمة في 12 أوت 1949م، و الخاصة بالنزاعات المسلحة الدولية و يعد هذا الانضمام مؤشرا قويا في اظهار كفاءة الحكومة المؤقتة و اكسابها لاشرعية من خلال ابرامها معاهدات و اتفاقيات دولية،[29] كما شكل دعما حاسما لتطبيق هذا القانون في ميدان المعارك و من بين ما تضمنه الإعلان تنفيذ اتفاقيات جنيف.[30]

4-المفاوضات بعد مظاهرات ديسمبر1960م: قراءات في نتائجها السياسية:

سميت بمظاهرات الأسبوع الخالد حسب شهادة مصطفى عبيد الذي كان قائد المنطقةالثانية للولاية الخامسة اثناء الثورة التحرير "اذ جاءت بعد قرار قيادةالمنطقة الثانية

بالتنسيق مع خلايا الاتصال السرية لجبهة التحرير الوطني بتحريك الجماهير الشعبية للقيام بمظاهرات يوم 09ديسمبربعين تموشنت و10 ديسمبر بوهران ومستغانم..."،ومن ثم الى الجزائر يوم 11ديسمبر[31].

فبعدما عمل شارل ديغول على ضمان نجاح مشروعه الجديد الذي أعلنه يوم 04 نوفمبر سنة 1960م تحت شعار **"الجزائر جزائرية"** و الذي أكده في تصريح جاء فيه ما يلي:**" لما كنت قد توليت الرئاسة الأولى في فرنسا فقد قررت باسمها اتباع الطريق الذي لا يؤدي إلى الجزائر التي تحكمها فرنسا و إنما إلى الجزائر جزائرية يعني ذلك أن الجزائر ستصبح مستقلة و تتمتع إن شاءت و هذا هو الواقع بحكومتها و مؤسساتها و قوانينها..."**[32]

فبدأ بجولته الأولى بعين تموشنت يوم 09 ديسمبر 1960م و ختمها بعنابة يوم 31 ديسمبر و قد توقف في (تلمسان، شلف، شرشال تيزي وزو، بسكرة، فقد كانت في البداية مشاهد متشابهة، حشود من المتظاهرين المستوطنين و الجزائريين بشعارات و هتافات من كل الطرفين فعند الأوربيين (... للتخلي يسقط ديغول، الجزائر فرنسية)، و عند الجزائريين (يحيا فرحات عباس، تحيا الجزائر جزائرية، تحيا الجزائر مستقلة، نعم للتفاوض مع الحكومة المؤقتة، ثم تحولت المظاهرات إلى صدمات مباشرة بين الجانبين الأوروبيين بالمسدسات و الجزائريين بالعصي و ما وجدوا في متناولهم من أدوات الدفاع و كانت ذروة المواجهات يوم 11 ديسمبر بعدما تلقى الجيش الفرنسي أمرا بإطلاق النار على المتسببين في الاضطراب الذي استهدف بالخصوص المتظاهرين الجزائريين،[33] فأصبح من الصعب على فرنسا أن تسترد ثقة الجزائريين الذين عانوا من القمع الذي مارسه الجنرال ماسو (*Massou*) و أعوانه.[34]

أسفرت عن مظاهرات ديسمبر عدة نتائج[35] هامة فمن الناحية السياسية أسقطت وهم الجزائر فرنسية، ومشروع القوة الثالثة الذي كان ديغول يعمل على تجسيده و أثبت اتفاق الجزائريين حول الجبهة،[36]

فقد عبرت الجماهير عن مساندتها للثورة و أكدت على ما جاء في بيان نوفمبر إلى الشعب الجزائري و أن نجاح الثورة يتم إلا بتظاهر جهود الشعب و أظهرت علاقته الوطيدة بالثورة التحريرية فلم تتوقف المظاهرات إلا بتدخل فرحات عباس يوم 16 ديسمبر 1960 فالمظاهرات كان مخطط لها حسب زيارة ديغول للجزائر من 11 ديسمبر على 16 ديسمبر و مكان حدوثها كان المدينة حيث فرنسا كانت تروج لهدوء المدينة،فقد أكدت هذه المظاهرات على تلاحم الشعب و حققت انتصار شعبي و انتصار سياسي كسرت به أطروحة اليمين الفرنسي و ديغول و انتصار دبلوماسي فتاريخ 20 ديسمبر 1960م أصدرت الجمعية العامة

قرار تحصل على تصويت 63 دولة مقابل رفض ثمانية دول، فتح المظاهرة يعادل أكثر من عشرين معركة فهي تعبيد الطريق سير المفاوضات[37] خاصة أن أهم ما جاء في قرار الجمعية:

- الاعتراف بحق الشعب الجزائري بحرية تقرير مصيره و الحصول على الاستقلال.
- الاعتراف بضرورة الحصول على كل الضمانات التي تسمح له تحقيق هذا الهدف مع احترام سلامة الراضي الجزائرية و حدتها.
- يعود للأمم المتحدة مسؤولية تطبيق حق الشعب الجزائري في تبرير مصيره[38]
- و قد توصل الناطق الرسمي لركان الحرب داخل مقر الولاية العامة إلى الخلاصة التالية "إننا قد تكبدنا ديان بيان فو النفسية".

و أما هذه الأحداث الخطيرة لزم على ديغول إيجاد حلا سريعا يتماشى و الحقوق المشروعة للشعب الجزائري.[39]

و بعد مرور ثمانية اشهرعلى محادثات "مولان" *MELUN* بدأت الاتصالات الجدية و بالتحديد شهر فيفري 1961م،[40] حيث جرى لقاء "لوسارن" "*LUCERNE*" بسويسرا يوم 20 فيفري 1961م حيث مثل الطرف الجزائري الطيب بلحروف و أحمد بومنجل وعن الطرف الفرنسي "جورج بومبيدو" *GORGES POMPIDOU* الذي طرح على طاولة المفاوضات عدة نقاط:

1- المؤسسات المؤقتة.
2- ضمانات لتقرير المصير.
3- جنسية الأقلية الأوروبية.
4- مفهوم و شكل السلطة التنفيذية المؤقتة.
5- ضمانات و تمثيل الاقليات.

أما الوفد الجزائري أكد وجهة نظره على المبادئ السابقة وأعرب في الوقت نفسه عن تمسكه بما تقره الحكومة المؤقتة، حيث رفضت هذه الأخيرة الفصل بين وقف اطلاق النار و ضمانات تقرير المصير و رفض تجزئة التراب الوطني خاصة فكرة فصل الصحراء[41] الذي اعتبرته من الاهتمامات الأساسية لقيادة الثورة و التي يمكنها التنازل عن شبر واحد من التراب الجزائري: كما أنها لا تقبل تأجيل النقاش فيها.[42]

و في 30 مارس 1961م نشر بلاغين رسمين في كل من باريس و تونس يعلنان عن الشروع في المحادثات الجزائرية الفرنسية يوم 07 أفريل 1961م بايفيان و في نفس اليوم صرح "ويس جوكس" *Louis Joxe* الوزير المكلف بالجزائر في حديث صحفي بوهران أنه لن يتحدث مع جبهة التحرير الوطني فقط بل مع الحركة الوطنية الجزائرية كدلك أي مع الحركة

المصالية، لكن الوفد الجزائر أصر أن جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري هذا ما أكدته الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 31 مارس 1961م باعلانا عن رفضها لقاء الحكومة الفرنسية طالما لم تعترف بجبهة التحرير الوطني المخاطب الوحيد المقبول.[43]

5- منظمة الجيش السري الفرنسي *O.A.S* و تأثيراتها.

اقترن اسم منظمة الجيش السري في الجزائر بالأعمال الاجرامية التخريبية على جميع المستويات خلال فترة قصيرة بين سنة 1961م- 1962م حصدت خلالها آلاف الضحايا الأبرياء من المدنيين العزل و جمرت المنشآت الاقتصادية و الاجتماعية.[44]

كانت بوادر انشاء هذه المنظمة سنة 1958م حيث تمرد الجيش الفرنسي في الجزائر على السلطات المركزية الفرنسية فسقط "روني كوتي" "*René Coty*" و جيء بالجنرال ديغول إلى السلطة في 13 ماي 1958م لكنها لم تؤسس رسميا إلا في سنة 1961م،[45] لعدما اجتمعت عدة أسباب حول نشأتها منها فشل عملية الحواجز في جانفي 1960م و تبعتها مظاهرات 11 ديسمبر 1960م، مع عدم تطبيق سياسة ديغول لأفكار هم كل هذه المحاولات الفاشلة جعلت أنصار الجزائر فرنسية"[46] على رأسهم "سالان"*SALAN* يختار اسبانيا كقاعدة خلفية لمعارضة سياسة ديغول المتجهة في الجزائر،[47] خاصة بعد خطابه في 11 أفريل 1961م الموجه إلى الشعب الجزائري معلنا فيه أن الجزائريون سوف يقرون مصيرهم و أن الدولة الجزائرية سوف تكون مستقلة داخليا و خارجيا، حاول الجنرلات الأربعة (سالان*SALAN*، جوهو*JOUHOUD*،زيلر *ZELLER*، شال*CHALLE*، بالتعاون مع بعض الضباط الفرنسيين بتنظيم انقلاب عسكري ضد ديغول من 22 إلى 25 أفريل 1961م، الذي باء بالفشل.

بعد فشل هذا التمرد العسكري خرجت المنظمة المسلحة من سريتها و ترجمت سخطها بتحركات علنية و عمليات إجرامية و اتبعت سياسة الأرض المحروقة (و قند سهت أطياف منظمة الجيش السري من عسكرين و مدنيين أمثال "سالان" *SALAN* إلى سفك دماء الجزائريين و تسليط أقسى أعمال التعذيب و نجل أعمالهم كانت القتل الجماعي و الإعدام.[48]

و قاموا بضم جميع قدماء العناصر النشيطة التي قامت بوضع المتفجرات البلاستيكية في أماكن سكن الجزائريين كما اغتالوا الفرنسيين دوي الأفكار الحرة أمثال المحامي" بيار بوبي" التحرري الذي كانت مقتنع فكرة الاستقلال، و قد امتدت عمليا تماثلت في فرنسا كما دعت الشرطة إلى قيام بعمليات تخريبية و عدم الانصياع إلى أوامر السلطة و تشكيل قنوات مقاومة شعارها "**الجزائر سوف تنقض و سوف تصبح فرنسية**"،[49] كما وضعت قائمة طويلة للمناضلين و المناضلات الجزائريات المقرر تصفيتها.[50]

تصاعدت عمليات التدمير و القتل في الوقت الدي كانت تجري فيه المفاوضات بين الحكومة المؤقتة و السلطة الفرنسية حيث أصدرت المنظمة بيانات في كل المدن (الجزائر، وهران عنابة و غيرهم تحت الفرنسيين على الوقوف ضد اتفاقيات ايفيان.[51] لكن هذه المحاولات باءت بالفشل و شعر الجنرال "سالان" بانهيار استراتيجية منظمته الارهابية التي ورط فيها الاقدام السوداء بوعوده الوهمية و غامر بهم في طريق مسدود،[52]فقد قرر مجلس الوزراء حل هذه المنظمة مع بداية سنة 1962م.[53]

لم تبقى جبهة التحرير الوطني مكتوفة الأيدي امام بشاعة جرائم منظمة الجيش السري فقد تنبهت لمخططاتها و أهدافها، فأعطت أوامر صارمة للجزائريين لتوخي الحذر من استفزازات هذه المنظمة. كما قررت في اجتماعها في العاصمة يوم 14 ماي 1962م،القيام بهجومات ضد مواقع المنظمة المسلحة، و عمليات تخريبية لبعض الشركات الفرنسية،كما استمرت بتعبئة الجماهير في مواصلة النضال على الجبهتين ضد القوات الفرنسية من جهة و ضد المنظمة المسلحة السرية من جهة أخرى بتوزيع مناشير تدعو فيها إلى الالتزام بالهدوء واليقظة،[54] لاسيما في الفترة التي تلت معاهدة ايفيان التي أشتد بعدها فساد و جرائم المنظمة و من اشد جرائمها حرق المكتبة الوطنية الجزائرية بما فيها من كنوز و مخطوطات و تخريب جامعة الجزائر و الثانويات و المدارس و كان الهدف من ذلك أن يرث الجزائريون وطنا خاليا و مخربا من كل وسائل الحضارة،[55] لكن بعد الضربات القوية التي وجهتها الثورة للمنظمة و عمليات البحث والتفتيش من قبل قوات ديغول فقد القي القبض على منفذي الجرائم وحكم على اغلبهم بالإعدام[56]

6- المفاوضات الجدية والعلنية وأهم نتائجها:

و بعد هذه المواقف المختلفة يدخل الطرفان مرحلة المفاوضات الجدية و العلنية حيث بدأت مفاوضات ايفيان الأولى بتاريخ 20 ماي 1961م في مدينة ايفيان على الحدود الفرنسية السويسرية، ترأس الوفد الجزائري كريم بلقاسم إلى جانبه سعد دحلب، محمد الصديق بن يحيى: الطيب بولحروف، أحمد فرنسيس، أحمد بومنجل، قايد أحمد، علي بومنجل، رضا مالك الناطق الرسمي باسم الوفد الجزائري و من الجانب الفرنسي"لويسجوكس" "*Louis Joxe*" إلا أن القضايا العامة إلى القضايا الخاصة إذ حاولت فرنسا فرض شروطها بما فيه فصل الصحراء عن الجزائر،[57]و إصرارها على منح الجنسية المزدوجة للأقلية الأوروبية في الجزائر و الاحتفاظ ببعض القواعد العسكرية في الجزائر إلى الأبد كل هذه العوامل أدت إلى اخفاق مفاوضات ايفيان الأولى بمعنى أن ديغول كان يريد

استقلال الجزائر شكليا محاط بقيود، أدى هذا الموقف المتعنت من طرف فرنسا إلى تأجيل المفاوضات.[58] لكن الوفد الجزائري أصر على مواقفه السابقة .

و قد ظهر جليا أنه كان في غاية الحكمة و الذكاء حيث رفض تقديم أي تنازلات ترهن به مستقبل الجزائر، و لتأكيد التنسيق بين العسكري و السياسي فإن الثورة صعدت من عملياتها رغم الحصار المفروض على الجزائر من خلال سياسة التطويق و المناطق المحرمة لعزل الثورة عن العالم الخارجي، كما كان لتحرك الشعب الجزائري و خروجه في مظاهرات حاملين شعارات" الصحراء جزائرية" الذي عزز من موقف الوفد المفاوض الجزائري بالإضافة إلى مظاهرات 17 أكتوبر 1961م بفرنسا، و استنكار الرأي العام العالمي للسياسة الفرنسية.[59]

7- الفاوضات بعد مظاهرات 17 أكتوبر 1961 وفعاليتها:

ترجع أسباب هذه المظاهرات إلى قرار محافظ الشرطة بباريس موريس بابون *MAURICE PAPON* بفرض حظر التجول على الجزائريين ما بين الساعة الثامنة والنصف ليلا والخامسة والنصف صباحا، كان الهدف من هذا هو إضعاف وزعزعة تنظيم الاتحادية وقطع الصلة بينها وبين المهاجرين[60] وردا على هذه الإجراءات عقدت فدرالية جبهة التحرير الوطني في كولونيا يوم 10 أكتوبر 1961 ،تم الاتفاق خلاله على القيام بمظاهرات سلمية[61] وأنها ستمر ثلاثة أيام فخصص اليوم الأول للرجال والنساء واليوم الثاني للنساء فقط للمطالبة بإطلاق سراح أزواجهن وأولادهن الذين تم اعتقالهم[62] .

وفي ليلة 17 أكتوبر 1961 استجابت الجالية لنداء الفدرالية إذ خرج عدد من المتظاهرين في الشوارع الرئيسة لمدينة باريس في حركة احتجاجية سلمية مطالبين بإلغاء القرار[63]، ورفعوا لافتات كتب عليها "لا للتمييز العنصر، الجزائر جزائرية، تحيا جبهة التحرير"[64]، غير أن الشرطة الفرنسية قامت بإطلاق النار على المتظاهرين بدعوى أنهم كانوا مسلحين، وتم قمع المتظاهرين بطريقة وحشية إلا أنهم استمروا في مواصلة مسيرتهم عبر شوارع باريس الرئيسية فقد سميت هذه الليلة "بليلة الرعب"[65]، وكان حصاد أيام 17-18-19-20 أكتوبر هو قتل أكثر من 300 شهيد جزائري من طرف الشرطة الفرنسية وجل هؤلاء تم رميهم في نهر السين، وبعضهم مات على أرصفة شوارع باريس بالرصاص.

وفي حين نجد من الإحصائيات التي قدمتها السلطات الفرنسية أقل عددا محاولة من خلال ذلك إبراز سيطرة الشرطة الفرنسية على الأوضاع الأمنية، وتقلل من دور فدرالية جبهة التحرير الوطني، فقد قدمت مظاهرات أكتوبر 1961م دليلا فعليا على قدرة الجبهة على التهيئة والتجنيد واختراق الأراضي الفرنسية نفسها كما قامت بفضح فرنسا أمام الرأي العام الدولي

وأظهرتها بأنها دولة عنصرية فتكت بالجالية الجزائرية من خلال الأساليب القمعية التي استخدمتها اتجاه المتظاهرين[66].

بعد هذه التطورات الحاصلة ذخل الطرفان في المفاوضات من جديد في "لي روس " " *lEROUSSE* "[67] أيام11- 19 فبراير 1962 تم فيه الاتفاق على النقاط التي تتناقش لاحقا فيما يعرف باتفاقيات ايفيان بشرط الحصول على موافقة المجلس الوطني للثورة الجزائرية *CNRA* الذي انعقد بطرابلس ما بين 22 و 27 فبراير 1962 الذي ناقش النقاط التي ستثار في المفاوضات القادمة[68]

بدأت مفاوضات ايفيان الثانية في 07 مارس 1962 و انتهت في 18 مارس 1962م بتوقيع الطرفين[69] على الوثيقة النهائية للمفاوضات و حدد تاريخ 19 مارس 1962م لوقف اطلاق النار لتدخل الاتفاقية حيز التنفيذ بداية من منتصف نهار هدا التاريخ و استمر إلى غاية 05 جويلية 1962م،و بذلك اعترفت الحكومة الفرنسية بسيادة جبهة التحرير الوطني على كامل الراب الوطني بما فيها الصحراء و الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه[70].

أما عن محتوى هذه الاتفاقيات (اتفاقيات ايفيان) و مضمونها فقد تضمنت عدة فصول و أبواب شملت جميع التفاصيل المتعلقة بوفق اطلاق النار و المرحلة الانتقالية و العلاقات الجزائرية الفرنسية و هي كالآتي:

- الفصل الأول: تنظيم السلطات العامة خلال فترة الانتقال و لضمانات الخاصة بحق تقرير المصير: تضمن الضمانات الخاصة بالتصويت على تقرير المصير و العفو على المعتقلين و عودة اللاجئين و التكفل بالحالة الاجتماعية.
- الفصل الثاني: الاستقلال و التعاون: تضمن الضمانات الخاصة بحقوق و ممتلكات المستوطنين و التعامل بين فرنسا و الجزائر في المجال الثقافي و الاقتصادي كبقاء بعض الشركات في الصحراء.
- الفصل الثالث: النظم الخاصة بالشؤون الحربية: أهم ما تضمنته وقف اطلاق النار و تسوية الوسائل العسكرية و تخفيض عدد الجيوش الفرنسية تدريجيا مع احتفاظ فرنسا بقاعدة المرسى الكبير لمدة 15 سنة قابلة للتجديد بين الطرفين.
- الفصل الرابع: النظم الخاصة بالمنازعات: من بين ما تضمنه هذا الفصل حل النزاع بين فرنسا و الجزائر بالطرق السلمية.

- الفصل الخامس: نتائج استفتاء تقرير المصير: أبرز ما تضمنه الفصل نتائج الاستفتاء و ضرورة نقل السلطة إلى الجزائريين عقب الاستفتاء.[71]

- إن نهاية المفاوضات بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و الحكومة الفرنسية هي مرحلة جديدة في تاريخ البلاد و إن قرار وقف العمليات العسكرية فوق مجموع التراب الوطني هو نتيجة لاتفاقيات أبرمت على أساس ضمانات تتعلق بتقرير المصير و بمستقبل البلاد،إن محتوى الاتفاقيات يتماشى مع المبادئ الثورة المعلن عنها سابقا و هي الوحدة الترابية للجزائر و استقلال الجزائر و وحدة الشعب الجزائري و الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بوصفها المفاوض الوحيد و الممثل الحقيقي للشعب الجزائري.[72]

و قد أحرزت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على اعتراف قانوني من طرف 19 دولة، و اعتراف بحكم الواقع من طرف 6 دول ثم ارتفعت وتيرة الاعترافات بين فترة وقف اطلاق النار و اعتراف فرنسا باستقلال الجزائر ليصل العدد إلى 36 دولة، على الرغم من الانتصارات الدبلوماسية التي حققتها حكومة جبهة التحرير الوطني في ظرف قصير إلا أنها واصلت نشاطاتها بكل جدية بمشاركة وفودها في المؤتمرات و الندوات والتظاهرات الدولية ذات الطابع السياسي و الثقافي و الرياضي و في التجمعات الدولية المناهضة للاستعمار.[73] و تجدر الإشارة أن الحكومة المؤقتة أثرت في الرأي العام الدولي و جعلته على قناعة بخروج فرنسا على الشرعية الدولية، فكانت تكشف عبر وسائل الاعلام عن استراتيجية الاستعمار الفرنسي القائمة على إبادة الشعب الجزائري و أعلنت الحكومة المؤقتة عن كونها الطرف الشرعي في النزاع و لها أهلية التعاقد باسم الشعب الجزائري مبررة ذلك بسلوكها المتوافق مع القانون الدولي.[74]

- و في 01 جويلية 1962م جرى استفتاء تقرير المصير للمصادقة على حل الاستقلال و التعاون و وقف القتال و كان الجواب "**نعم**" و على إثره اعترفت فرنسا بصفة رسمية باستقلال الجزائر يوم 03 جويلية 1962م، و في يوم 05 جويلية أعلنت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على لسان رئيسها عن استقلالها التام بعد احتلال دام قرن و ربع قرن.[75]

- و يكفي دليلا على نجاح الدبلوماسية الجزائرية أنه بعد ثلاثة أشهر تمكنت الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية أن تحرز مكانة لها ضمن المجتمع الدولي، حيث أصبحت دولة عضو في الأمم المتحدة في 08 أكتوبر 1962م.[76]

خاتمة:

من خلال ماسبق تحليله توصلنا الى عدة استنتاجات فيما يخص موضوع الدراسة منها:

مشاركة الوفد الجزائري في مؤتمر باندونغ بصفة عضو ملاحظ قد أكسب ذلك القضية الجزائرية الصبغة الدولية وأصبحت تشارك كعضو رسمي في جميع مؤتمرات الكتلة الأفروأسيوية التي ميزتها حركات تضامنية واسعة مع القضية الجزائرية خاصة بعد الاعتراف الرسمي بالحكومة المؤقتة سنة 1958 ونستطيع القول عن قرارات هذه المؤتمرات أنها قدمت خدمات للقضية الجزائرية بإدانتها للاستعمار الفرنسي في الجزائر و حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره و ضرورة استقلاله بالرغم من أن البعض منها لم ينفذ لسبب أو لآخر إلا أن المساندة المطلقة للكتلة الأفروآسيوية في هيئة الأمم المتحدة أنها سجلت القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة العادية للجمعية.

- طابع الشمولية للنشاط الدبلوماسي للثورة التحريرية الجزائرية في توسيع نشاطها مع دول الجوار وكسب دعم الدول العربية ودول العالم.
- إن مناقشة القضية الجزائرية في الدورتين الحادية عشر و الثانية عشر كانت "ببعدها الإنساني" و أعرب المشاركين على إيجاد حل سلمي ديمقراطي للقضية الجزائرية واكتفت هيئة الأمم المتحدة بالتأكيد على المبادئ و تحمل مسؤوليتها في إدانة السياسة الاستعمارية الفرنسية.
- و في الدورتين الثالثة عشر و الرابعة عشر فقد أكدت على التفاوض بين الطرفين على أساس حق الشعوب في تقرير مصيرها .
- و رغم إجماع الدول في الجلستين على التفاوض إلى أنه أخر بسبب عدم احترام فرنسا لقرارات هيئة الأمم المتحدة واختراقها للشرعية الدولية.
- و في الدورتين الخامسة عشر و السادسة عشر صادقت هيئة الأمم المتحدة على حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره و احترام الوحدة الترابية للجزائر و ضرورة مواصلة المفوضات بين الطرفين.

إذ هيئة الأمم المتحدة لم تعط الصبغة الرسمية و الشرعية للقضية الجزائرية في بادئ الأمر و أمام تزايد ضغط الكتلة الأفروآسيوية و التعاطف في أوساط الرأي العام كان لزاما عليها دراسة القضية الجزائرية بصيغة أكثر جدية لأنها أصبحت قضية تهدد الأمن و السلام الدوليين و نتيجة لذلك اعترفت الأمم المتحدة بعدالة القضية الجزائرية و شرعية الحكومة الجزائرية المؤقتة و أنهت الصراع بين فرنسا و الجزائر.

الهوامش:

[1] - حسن، بومالي، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954م-1956م)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص: 15.

[2] - وزارة المجاهدين،النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954(نداء نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس) تصدير عبد العزيز بوتفليقة، الجزائر، 2009، ص: 11

[3] - جوادي الأخضر،بواطمين، لمحات من ثورة الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، ص: 66.

[4] - مولود قاسم ،نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية على غرة نوفمبر ، ط1، دار البعث الجزائر، 1984، ص: 66.

[5] - انعقد مؤتمر باندونغ (أندونسيا) شهر أفريل 1955م و كان مؤتمر للدول الأفروأسيوية يغلب عليه طابع المناهضة للاستعمار فقد كان مرحلة التحرر في مرحلة الانطلاق و كان من الضروري توفيرها السند الإعلامي و الدولي، ينظر: محمد ،عباس،مؤتمر الانبعاث، مجلة نوفمبر، عدد خاص، 1975م، ص: 12.

[6] - المجاهد العدد 21 أبريل 1958، ص: 01.

[7] - وفد جبهة التحرير في مؤتمر باندونغ متمثل في شخصيته حسين آيت أحمد و محمد يزيد، أنظر: عبد القادر خليفي،المؤتمراتالأفروأسيوية و القضية الجزائرية، مجلة المصادر العدد 8، شهر ماي 2003م، ص: 220.

[8] - حسن، بومالي، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954م-1956م)، المرجع السابق، ص: 153.

[9] - عبد القادر، خليفي: المرجع السابق، ص: 255.

[10] - أحمد ،الخطيب،جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وآثارها الاصلاحي في الجزائر، (د.ط) المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص: 225.

[11] - حسن، بومالي،المرجع السابق، ص: 154.

[12] - المنظمة الوطنية للمجاهدين: الملتقى الثاني لتاريخ الثورة المرجع السابق، ص: 30.

[13] - محمد، لحسن الزغيدي،مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1956-1962)، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.، ص : 30.

[14] - المنظمة الوطنية للمجاهدين،الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، المجلد 2، ج1، قطاع الإعلام والثقافة والتكوين، قصر الأمم من 8 إلى 10 ماي 1984.، ص: 30.

[15] - محمد، عباس، نصر بلا ثمن المرجع السابق، ص: 367.

[16] - وزارة المجاهدين،شهادة رضا مالك عضو الوفد المفاوضالمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، تاريخ الجزائر(1830-1962) القرص المضغوط، ، الجزائر 2002.

[17] - عمر، بوضربة،النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958م -1962م، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص ص: 42-43.

[18] - عبد المجيد ،بلخروبي، ميلاد الجمهورية الجزائرية و الاعتراف بها، تر، العربي بينون موفم للنشر، الجزائر، 2011، ص: 120.

[19] - عمار، بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.، ص: 160.

[20] - مصطفى، هشماوي جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثوة أول نوفمبر 1954، دار هومة، الجزائر.، ص: 146.

[21]- عامر، رخيلة،التطور السياسي و التنظيمي لجبهة التحرير الوطني(1962—1980)،ديوان المطبوعات، الجزائر، 1993، ص: 79.

[22]- أحمد توفيق، المدني، حياة الكفاح، الجزء الثالث، مع ركب الثورة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982،ص: 399.

[23]- محمد لحسن، أزغيدي،مؤتمر الصومام، المرجع السابق، ص: 176.

[24] - عمر، بوضربة،نفس المرجع، ص: 33.

[25] - عبد المجيد، بلخروبي: المرجع السابق، ص:143.

[26]- شارل ،ديغول، مذكرات "الخلاص" (1944م- 1946م)، ترجمة خليل هنداوي و ابراهيم ترجانة، مرجعة أحمد عويدات، ط3، منشورات عويدات باريس، 1982م." مذكرات الأمل" ، ص: 96.

[27] - بن يوسف ،بن خذة، نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات ايفيان، تر، لحسن زغدار، محمد العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987م، ص: 18.

[28] - سعد، دحلب،المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص: 118.

[29]- أحسن، بومالي،الدبلوماسية أثناء ثورة التحرير الجزائرية، مجلة المصادر، العدد 16 المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954م، 2007، ص: 101.

[30] - عمر، سعد الله،ثورة التحرير الجزائرية، مرحلة حاسمة في تاريخ القانون الدولي الإنساني، الملتقى الدولي حول إشكالية التحرر و التحديات الدولية الراهنة، وزارة المجاهدين، 06 -07 فبراير 2005، ص: 82.

[31] عبد القادر،جيلالي بلوفة،فعالية المظاهرات الجزائرية خلال ثورة التحرير-مظاهرات ديسمبر 1960 نموذجا،القرطاس مجلة الدراسات الحضارية والفكرية،العدد 01سبتمبر 2012 ،ص:313

[32]- شارل، ديغول،مذكرات الأمل، المصدر السابق، ص: 102.

[33] - لخضر، بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة ، ط2 شركة دار الأمة للطباعة و التوزيع، 1990م، ص: 92.

[34] - صالح، بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب، 2008، ص: 307.

[35] - عمار، بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، المصدر السباق، ص: 524.

[36]- و من النتائج كذلك 90 قتيل منهم 06 أوروبيين أكثر من 1500 جريح حصيلة يوم دامي عاشته الجزائر ينظر، Chikhbouamrane Mohammed Djillali : l'Algérie coloniale par les textes (1830-1962), éditons ANEP, Alger, 2008,p 83.

[37] - صالح، بلحاج،المرجع نفسه، ص: 309.

[38]- عبد القادر، جيلالي بلوفة، مداخلة في ندوة تاريخية حول مظاهرات ديسمبر 1960، يوم 11 ديسمبر 2013، شعبة التاريخ، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان.

[39] - صالح، بلحاج،المرجع السابق، ص: 402.

[40]- جيلالي، صاري ، مظاهرات ديسمبر 1960م و دورها في التحرير الوطني، مجلة المصادر العدد الثاني 1999، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954م، ص: 148.

[41] - حسن، بومالي، أدوات الدبلوماسية أثناء ثورة التحرير الجزائرية، المرجع السابق، ص: 121.

[42] - بن يوسف، بن خذة، نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات ايقيان، المصدر السابق، ص ص : 20-22.

[43] - حسن، بومالي، أدوات الدبلوماسية أثناء ثورة التحرير الجزائرية، المرجع السابق، ص: 122.

[44] - سعد، دحلب،المصدر السابق، ص ص: 125-126.

[45] - كريم، مقنوش،جرائم المنظمة المسلحة السرية (O.A.S) في الجزائر، مجلة المصادر، العدد 09 السداسي الأول، الجزائر، 2004، ص: 249.

[46]- عبد المالك، مرتاض، المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية1954-1962،دار الكتاب العربي لطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر،2010، ص 138.

[47]- جبهة الجزائر فرنسية" أنشئت في 16 جوان 1960م من طرف المستوطنين أما في فرنسا أنشأ جون ماري لوبان" الجبهة الوطنية من أجل جزائرية فرنسية" و امتدادا لنضيرتها في الجزائر، ينظر تواتي، دحمان"،منظمة الجيش السري و نهاية الإرهاب الاستعماري الفرنسي في الجزائر 1961م -1962م، مؤسسة كوشكار للنشر و التوزيع، الجزائر، 2008، ص ص: 135-136.

[48] - كريم، مقنوش، جرائم المنظمة المسلحة السرية (O.A.S) في الجزائر، مجلة المصادر العدد 9 السداسي الول، الجزئار، 2004، ص: 249.

[49]- أحمد رضوان، شرف الدين، العذيب، قراءة في جريدة المجاهد 1957م- 1962م، مجلة المصادر، العدد 8، الجزائر، 2003،ص: 30.

[50]Chikh Bouamrane, Mohamed Djidjelli, op, cit, p : 89 .

[51] - سعد، زيان، جرائم فرنسا في الجزائر، دار هومة الجزائر، ص: 79.

[52] - كريم،منقوش، المرجع السابق، ص: 263.

[53] - دحماني، تواتي، الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي الدوغولية مع نهاية الثورة التحريرية (1961م-1962م)، الملتقى الوطني حول استراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة، يوم 24-25 أفريل، 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص: 115.

[54]- Chikh Bouamrane, Mohamed Djidjelli, op, cit, p, 82.

[55] - كريم، منقوش، المرجع السابق، ص: 267.

[56] - عبد المالك، مرتاض، المرجع السابق، ص: 139.

[57] - كريم، منقوش، نفس المرجع السابق، ص: 269.

[58] - بن يوسف، بن خذة، المصدر نفسه، ص: 22.

[59] - أحمد، توفيق المدني، حياة كفاح: ج3، المصدر السابق، ص: 551.

[60] - الجندي،العدد 413، 01 أكتوبر 2009، ص: 11.

[61] - أحمد، صاري: المرجع السابق، ص:475.

[62] - كريمة، قدور،مظاهرات 17 أكتوبر 1961 جرائم ضد الإنسانية، مجلة الراصد، عدد تجريبي، نوفمبر، 2001، ص:33.

[63] - عمر ،بوداود، من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني مذكرات مناضل تر: أحمد بن لكلي، دار اليقظة للنشر، الجزائر، 2007، ص:181.

[64]- كريمة، قدور،المرجع السابق، ص:33.

[65]- محمد، الشريف عباس، من وحي نوفمبر مداخلات وخطب، المرجع السابق، ص:54.

[66] - أحمد، صاري، نفس المرجع، ص:245.

[67] - سعدي، بزيان،فرنسا ضد الشعب الجزائري، مجلة المصادر، العدد1، المركز الوطني للدراسات في البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 1999، ص:225.

[68]- كان اللقاء في أعالي جبال الجور (Fura) على الحدود الفرنسية السويسرية و قد عينت الحكومة المؤقتة أربعة وزرا، لهذه المحادثات منهم كريم بلقاسم، بن طوبال، محمد يزيد، سعد دحلب و من الجهة الفرنسية كان هناك ثلاث وزراء روبير بورون و جان دوير و على، ينظر صالح ،بلحاج، المرجع السابق، ص: 407.

[69] - بن يوسف، بن خذة:،نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات ايفيان، المصدر السابق، ص: 37.

[70] - تم التوضيح من قبل رئيس الحكومة الفرنسية "لويس جوكس" "Louis Joxe" أما عن الجانب الجزائري رئيس الوفد الجزائري نائب رئيس الحكومة المؤقتة و ممثل جبهة التحرير الوطني، كريم بلقاسم، ينظر سعد ،دحلب، المصدر السابق، ص:337.

[71] - صالح، بلحاج: المرجع نفسه، ص: 419.

[72] - بن يوسف، بن خذة، نهاية حرب التحرير الجزائرية اتفاقيات ايفيان، المصدر السباق، ص.ص: 88-94.

[73] - المصدر نفسه ، ص: 34.

[74] - أحسن، بومالي، نفس المرجع، ص: 102.

[75] - عمر، سعد الله،الحكومة المؤقتة و القانون الدولي الإنساني مجلة المصادر، العدد 14 السداسي الثاني، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2006، ص: 83.

[76]- بن يوسف، بن خذة، نهاية حرب التحرير الجزائرية اتفاقيات ايفيان، نفس المرجع، ص: 42.

[77] - الجندي: العدد 413، 01 أكتوبر، 2009، ص: 11.